" تحصين الجبهة الداخلية لمواجهة تبعات تنفيذ القرارات التي اتخذت من قبل المجلس المركزي"

- **ما هو المقصود بتحصين الجبهة الداخلية في إطار تنفيذ قرارات المجلس المركزي؟**
- **ما هي الخطوات الفعلية المطلوبة لتنفيذ هذه القرارات؟**

الحضور (مع حفظ الألقاب): حنان عشراوي، ليلي فيضي، عزمي الشعيبي، صالح رأفت، قيس عبدالكريم، واصل أبو يوسف، أحمد مجدلاني، قدورة فارس، زياد هب الريح، سحر القواسمي، عبدالمنعم وهدان، صلاح بدر، عزام زكارنه.

طاقم "مفتاح": رولا المظفر، محمد عبد ربه

مقدمة

في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، خاصة مع استمرار الهبة الشعبية، وتزايد أعمال القتل التي تنفذها قوات الاحتلال ضد أبناء شعبنا، وعلى ضوء مواصلة الاستيطان غير الشرعي وفقا للقانون الدولي، وانسداد أفق العملية السياسية، تبدو الحاجة ملحة وضرورية لتحصين الجبهة الداخلية، ومواجهة تبعات تنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني التي اتخذها في دورته السابعة والعشرين "دورة الصمود والمقاومة الشعبية"، والتي انعقدت على مدى يومي 4 و 5 آذار من العام 2015، وما اتخذه المجلس من قرارات على غاية من الأهمية، من أبرزها : تحميل سلطة الاحتلال (إسرائيل) مسؤولياتها كافة اتجاه الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المحتلة كسلطة احتلال وفقا للقانون الدولي، ووقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة، ورفض فكرة الدولة اليهودية، والدولة ذات الحدود المؤقتة، والاستمرار في حملة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية كشكل من أشكال المقاومة الشعبية، والإيعاز للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بمتابعة عمل اللجنة الوطنية العليا للمتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية من أجل ملاحقة جرائم الحرب الإسرائيلية ومحاسبة المسؤولين عنها، بالإضافة إلى ضرورة إعادة صياغة وتقييم العلاقة الاقتصادية والسياسية والأمنية والقانونية مع إسرائيل..

النقاش: الإطار العام

الالتزام بتنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني، المتعلقة بتحميل سلطات الاحتلال مسؤولياتها كافة تجاه الشعب الفلسطيني في دولة فلسطينية المحتلة كسلطة احتلال وفقا للقانون الدولي. والتأكيد على أهمية تحصين الجبهة الداخلية، وإعطاء أولوية لترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني، ومطالبة القيادة بتقييم العلاقة الأمنية والاقتصادية والسياسية مع إسرائيل، وإعادة صياغة هذه العلاقة، ووضع خطة استراتيجية لتنفيذها تدريجيا، والأخذ بعين الاعتبار الواقع العربي والدولي، ودعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى استعادة دورها في مواجهة الاحتلال والتصدي لسياساته، بالإضافة إلى إعادة تأهيل السلطة، بما يشمل أيضا إعادة تأهيل دور الأمن الفلسطيني، وربط هذا الدور بما يتحقق من إنجازات سياسية على الأرض، وفي المقدمة منها إنهاء الاحتلال ونيل الشعب الفلسطيني لحقوقه.

مع الإشارة إلى أن وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل يستوجب إعادة النظر أولا في اتفاق "أوسلو"، حيث يعتبر هذا التنسيق واحدا من البنود الهامة في الاتفاق. علما بأن التنسيق هذا كان مشترطا بالوصول إلى إنجازات سياسية تحقق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني. في حين أن الأمن ينفذ سياسة ولا يصنعها، والمؤسسة الأمنية هي نتاج قرار سياسي تنفذ التعليمات وتطبقها، لكنها في المقابل لا يمكن أن تقدم ما يسيْ أو ما يعرض حياة أي مواطن فلسطيني للخطر.

التوصيات:

أولا: تحصين الجبهة الداخلية

- **توحيد الخطاب السياسي والاعلامي** والابتعاد عن أساليب التحريض والتخوين والتكفير.
- **العمل على إنهاء الانقسام الداخلي**، واعتماد برنامج موحد له تداعيات إعلامية وسياسية واضحة بحيث لا يكون شعبنا أسيرا لأي أجندات خارجية.
- **التمسك بالثوابت ، وإعطاء خصوصية للقدس**، وتوفير الأمن والأمان للمواطن، وعدم اللجوء إلى العنف في حل الخلافات الداخلية والاختلافات في الرأي، مع التأكيد على حق الاختلاف، وتوحيد الخطاب الرسمي السياسي والإعلامي وأدوات النضال الميدانية.

ثانيا: التنسيق الأمني

- وقف التنسيق الأمني يتطلب **إعادة النظر في اتفاقية أوسلو برمتها**، علما بأن هناك نصوصا في هذه الاتفاقية وملحقاتها تنص على تنسيق أمني بين السلطة الفلسطينية ودولة الاحتلال.
- التنسيق الأمني في المرحلة الحالية مضر بمصالح الشعب الفلسطيني، لأن إسرائيل لم تقدم مقابله، ما يحقق الهدف النهائي للشعب الفلسطيني وهو الوصول إلى الدولة المستقلة وإحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وبالتالي يجب ربط استمرار هذا التنسيق بالهدف النهائي الذي يسعى إليه شعبنا وهو التخلص من الاحتلال.
- وقف التنسيق الأمني يحتاج إلى قرارات سياسية واضحة بخصوصه. وفي المحصلة **الأمن ينفذ سياسة ولا يصنعها**. أي أن ما تتخذه القيادة الفلسطينية والمنظمة من قرارات ينفذه الأمن.
- التأكيد على أن جوهر التنسيق الأمني لا يمكن أن يؤدى إلى الاساءة لأي مواطن، أو أن يعرض حياته للخطر.
- وجوب الأخذ بعين الاعتبار لدى الحديث عن وقف التنسيق الأمني، أو أي قرار سياسي آخر **الوضع الداخلي الفلسطيني، والأوضاع العربية والاقليمية والتفهم الدولي.**
- **ربط مكافحة الإرهاب بإنهاء الاحتلال** الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية.
- **إعادة تأهيل دور الأمن الفلسطيني**، وإعادة صياغة العقيدة الأمنية الفلسطينية.
- وضع جدول زمني **وخطة عمل لتنفيذ مقاطعة شاملة للاحتلال** لا تقتصر فقط على وقف التنسيق الأمني، وهو قرار تتخذه القيادة السياسية للشعب الفلسطيني.

ثالثا: منظمة التحرير الفلسطينية

- دعوة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى **تقييم مواقفها السياسية مجددا**، ووضع خطة عمل لتنفيذ قرارات اللجنة التنفيذية والمؤسسات المنبثقة عنها.
- **تركيز الجهود على معالجة الوضع الداخلي الفلسطيني** باعتباره الأساس الذي يبنى عليه في تعزيز دورها، وإعطاء المصالحة أهمية خاصة وصولا إلى برنامج سياسي جامع للقوى الوطنية كافة.
- **حاجة منظمة التحرير الحالية إلى اعتماد برنامج كفاحي** لمواجهة مدروسة مع الاحتلال، علما بأن ما اتخذ من قرارات حتى الآن لا يشكل رافعة حقيقية وصحيحة.
- **دعوة منظمة التحرير إلى أن تستعيد هويتها كجبهة وطنية واحدة** لمواجهة الاحتلال، والبدء بمناقشة أعمق للحالة الراهنة، بما ذلك ما تعلق منها بقرارات المجلس المركزي.
- **إعادة صياغة منظمة التحرير لعلاقاتها الاقتصادية والسياسية والأمنية والقانونية مع إسرائيل** وتقييم تلك العلاقة، بناء على ما ورد في اتفاقية المرحلة الانتقالية التي لا يمكن أن تمتد إلى ما لانهاية، وقد تجاوزها الزمن، وأن تأخذ قرارات ذات بعد سياسي من قبيل سحب الاعتراف، والتوجه إلى المؤسسات الدولية والتصرف كدولة تحت الاحتلال ما يعني إعادة تأهيل السلطة، بما في ذلك أجهزة الأمن.
- **التخلي دون بروتوكولات رسمية عن تحقيق الدولة عبر التفاوض** مع إسرائيل. أي التصرف على الأرض في هذا الاتجاه بدون أي إعلانات رسمية.
- العمل على **إعادة تأهيل الجبهة الداخلية**، وعدم الخوف من العالم المحيط، والثقة الأكبر بقدرة الشعب على التحمل والصمود.
- التحذير من أن قرارات المجلس المركزي الأخيرة بمجابهة شاملة مع إسرائيل في المجالات الأمنية والسياسية بدأت ترتد بنتائج عكسية، علما أن هذه القرارات تحتمل مقاربتين: الأولى: الدخول فورا بتنفيذ هذه الاستراتيجية. والثانية: تحريك الوضع السياسي، باعتباره الخيار المركزي لتحريك المياه الراكدة.
- **تبني برنامج سياسي وأمني ووطني يتجاوز حدود الجغرافيا** التي فرضها "أوسلو".

رابعا: استراتيجية فلسطينية شاملة

- **تعزيز الوعي الجماعي بأوسع مشاركة في المقاومة الشعبية** وفي كل مكان، بما في ذلك تعزيز وتفعيل المقاطعة الدولية للاحتلال.
- وجوب أن تكون **المحاسبة الدولية** سيفا مشهرا على المستويين الشعبي والدولي، وعقد محاكمات صورية للاحتلال.
- **رفع الشرعية الدولية عن الاحتلال** من خلال تطوير مواقف الأحزاب الصديقة ومنظمات حقوق الإنسان والبرلمانات الدولية.
- **الحوكمة الرشيدة لنظام الحكم** من خلال مؤسسات السلطة، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني، خاصة توفير فرص العمل للشباب.
- تطوير الوعي الجماعي باتجاه إنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال.
- القيام **بمراجعة ميدانية للقرارات الاستراتيجية**، بحيث توصل إلى تحقيق الأهداف الوطنية من خلال حاضنة شعبية وإقليمية ودولية.
- **التصرف كقيادة وطنية موحدة**، والعودة إلى العمل الجبهوي، وتبني برنامج سياسي كفاحي، وتعزيز الهبة الشعبية.